النزاعات والتعاون بين دول الشرق الأوسط

(ليئات أبراهام، عنات بشاري، تهيلا بيرنبويم / ליאת אברהם, ענת בשארי, תהילה בירנבוים)

بؤر النزاع والإرهاب في الشرق الأوسط

يموج الشرق الأوسط بالنزاعات وحوادث الإرهاب؛ سواء بين الدول الواقعة في هذا النطاق الجغرافي أو داخل حدود كل دولة منها.

النزاعات:

هناك عدة عوامل ودوافع رئيسية لاندلاع النزاعات والحروب بين دول الشرق الأوسط:

- الحدود السياسية.
- الموارد والثروات الطبيعية (وعلى رأسها المياه والنفط).
- المذاهب والتوجهات المختلفة في الدين الإسلامي.
- الخصومات والتنافس بين القادة والزعماء ذوي النفوذ والسلطة المطلقة.

أمثلة توضح هذه العوامل ومسببات النزاع:

1. العراق – إيران

تعد الحرب العراقية - الإيرانية نموذجاً مثالياً تتجسد فيه كافة العوامل المذكورة آنفاً. وقد امتدت هذه الحرب الدامية لنحو ثماني سنوات، في الفترة ما بين 1980 حتى 1988.



ظاهرياً، تمثل السبب والمعلن للحرب في نزاع حدودي تاريخي قديم بين البلدين، وتحديداً حول مسألة السيادة على شط العرب؛ وهو المجرى المائي الفاصل بين الدولتين. ففي العصور القديمة كان النهر فاصلاً وحدّاً بين الممالك، وفي العصر الحديث بات يشكل حداً طبيعياً بين العراق وإيران، وإن كان من الصعب اعتباره الدافع المباشر والوحيد لاندلاع هذه الحرب الشاملة.

إن جذور الصراع تمتد عميقاً وتتشعب تاريخياً وعقائدياً منذ نشأة المذهب الشيعي (وهو المذهب السائد في إيران) وانفصاله عن بقية الطوائف والفرق الإسلامية (التي يشكل السنة غالبيتها).

يُضاف إلى ذلك التغير الجذري الذي طرأ على قيادة البلدين في عام 1979؛ إذ تولى صدام حسين رسمياً منصب رئاسة الجمهورية في العراق، بينما قاد آية الله الخميني الثورة الإسلامية التي أطاحت بحكم الشاه الإيراني ليتصدر المشهد زعيماً لإيران الشيعية. تبنى الخميني نهجاً دينياً راديكالياً وسعى بكل طاقته للإطاحة بنظام صدام حسين، وهو التحريض الذي دفع العراق في نهاية المطاف إلى المبادرة بشن الحرب. وعليه، يمكن القول إن الحرب العراقية - الإيرانية كانت في جوهرها وقبل كل شيء نتاجاً مباشراً لصدام شخصي وصراع نفوذ بين زعيمين طموحين ومتسلطين للغاية.

2. العراق – الكويت

لطالما تبنى العراقيون منذ عهد الدولة العثمانية ادعاءً مفاده أن الكويت تُعد إقليماً ومحافظة جنوبية تابعة لدولتهم. وقد حاولت السلطات العراقية مراراً في السابق إعادة بسط سيطرتها واحتلال الكويت دون جدوى، حتى أقدمت على اجتياحها واحتلالها عسكرياً عام 1990، مما فجر حرب الخليج الأولى.

بيد أن هذه الذريعة التاريخية لم تكن المبرر والدافع الأوحد لغزو الكويت؛ فالكويت كانت بمثابة هدف سهل ومغرٍ بالهجوم، لكونها دولة لا تمتلك قوة عسكرية رادعة تمكنها من حماية أراضيها والدفاع عن ثروتها الطبيعية الهائلة: **النفط.**

علاوة على ذلك، اقترض العراق مبالغ مالية طائلة من الكويت لتمويل نفقات حربه الطويلة مع إيران، وعجز في أعقابها عن سداد تلك الديون المتراكمة؛ ومع تشديد الكويت ضغوطها للمطالبة بأموالها، شجع ذلك النظام العراقي على غزوها وإسقاط ديونه بالقوة.

3. العراق – تركيا

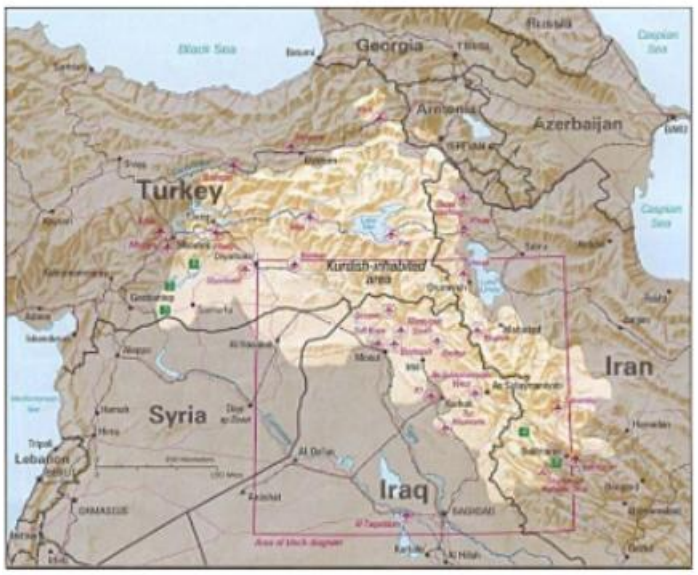
يتمحور النزاع بين تركيا والعراق حول بؤرتين وخلافين رئيسيين:

أولهما: ملف المياه، وثانيهما: القضية الكردية والوجود الكردي في إقليم كردستان.

<u>المياه:</u>

ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية ويصب مجراه في العراق. وقد شيدت تركيا على طول النهر العديد من السدود الضخمة التي أدت إلى خفض معدلات تدفق مياه الفرات وعرقلة جريانها الطبيعي. وقد ألحق هذا التوسع في بناء السدود ضرراً بالغاً بالعراق الواقع عند المصب الأدنى للنهر والذي يعتمد بشكل مصيري على مياهه. تبرر تركيا موقفها بأن القسم الأعظم من مياه النهر تتكون في أراضيها، ومن ثم فإن من حقها السيادي استغلالها؛ يضاف إلى ذلك افتقار تركيا للموارد النفطية (بخلاف العراق)، مما يجعلها في مسيس الحاجة للمياه لتوليد الطاقة الكهرومائية. وفي المقابل، يشدد العراق على حقه التاريخي المكتسب في الانتفاع بمياه النهر، وبأن لكل دولة يمر بحيازتها مجرى النهر حقاً عادلاً في استخدام حصتها المائية.

<u>إقليم كردستان:</u>



يمتد الإقليم الجغرافي لكردستان عبر أراضي أربع دول: تركيا، العراق، إيران، وسوريا، وهو إقليم يتمتع بوفرة غنية في النفط والمياه. وكان سكان هذا الإقليم قد تلقوا وعوداً دولية في الماضي البعيد بنيل الاستقلال وتقرير المصير، غير أن القوى العظمى التي قدمت تلك الوعود سرعان ما تراجعت عنها ونكثت بها. وحتى يومنا هذا، تواصل هذه القومية والإثنية الكردية نضالها المتواصل من أجل نيل الاستقلال والسيادة. وتتوجس تركيا بالدرجة الأولى من تبلور كيان أو قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، خشية أن يشكل ذلك شرارة تُشعل تمردات واضطرابات انفصالية في الجزء الكردي الواقع داخل حدودها السيادية.

4. الإسرائيليون – الفلسطينيون

يمثل هذا الصراع امتداداً لنزاع تاريخي متواصل بين مكونين سكانيين يقطنان هذه البلاد، بين اليهود والعرب، وهو نزاع تعود جذوره إلى ما قبل قيام الدولة؛ إذ يشمل أيضاً الصراع والمواجهات التي دارت بين يهود البلاد وعربها خلال أواخر العهد العثماني وفي عهد الانتداب البريطاني.

وتقف اليوم في صلب النزاع والمفاوضات بين الجانبين ست قضايا جوهرية، هي: ترسيم الحدود الدائمة، قضية ومكانة اللاجئين الفلسطينيين، السيطرة والسيادة على أورشليم القدس، تقاسم وتوزيع الموارد المائية بين الطرفين، المستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والترتيبات والضمانات الأمنية المتبادلة.

<u>الإرهاب كقضية مؤرقة (محلياً، وإقليمياً، وعالمياً) وتداعياته</u>

"الإرهاب هو نمط من أنماط الصراع العنيف، يُمارس في إطاره استخدام مقصود وممنهج للعنف ضد المدنيين، بغية تحقيق أهداف سياسية (قومية، اجتماعية-اقتصادية، أيديولوجية، دينية، وغيرها)" (بوعاز غانور / בועז גנור).

قد يكتسي الإرهاب طابعاً دولياً عابراً للقارات كما هو حال تنظيم "القاعدة"، وقد يتخذ بعداً محلياً وإقليمياً كما في حركة "حماس" الناشطة في منطقتنا.

إن تداعيات الإرهاب، وإن استهدفت بالأساس دولة بعينها، لا تقف آثارها عند النطاق الجغرافي لتلك الدولة، بل قد تمتد وتلقي بظلالها على العالم بأسره؛ ومن هذا المنطلق فإن الإرهاب يزعزع استقرار النظام الدولي، ويقوض دعائم العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الدول.

وفيما يلي استعراض لأبرز تداعياته الاقتصادية:

- **تراجع حاد في الطلب على قطاعات معينة:** النقل الجوي، صناعة الطيران المدني، السياحة والسفر، الفندقة والضيافة، والمطاعم وغيرها.
- **ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال والاستثمار:** تضخم نفقات الأمن والحراسة، ارتفاع أقساط وبوالص التأمين، تأخر حركة الشحن وتنقل الأفراد نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية في الموانئ والمطارات، واضطرار الشركات إلى زيادة مخزونها التجاري تحسباً لتعطل سلاسل التوريد.
- **اضطراب وتراجع حجم التجارة والاستثمارات الدولية:** بسبب توجس المستثمرين الأجانب أو فرض المقاطعات والعقوبات على الدول الداعمة والراعية للإرهاب.

وتُعد **شبه جزيرة سيناء** نموذجاً جلياً لأثر الإرهاب على النشاط السياحي؛ فبعد أن كانت مقصداً لعطلات مئات الآلاف من الإسرائيليين سنوياً، تراجعت تلك الحركة السياحية بصورة حادة إثر العمليات والتفجيرات الإرهابية التي ضربت المنطقة، مما كبّد شبه جزيرة سيناء خسائر اقتصادية فادحة.

أما **لبنان**، فيمثل مثالاً صارخاً آخر لتداعيات الإرهاب؛ فطبيعته الجبلية ومناخه جعلا منه تاريخياً قبلة السياحة الأولى في الشرق الأوسط، كما أن النهج الليبرالي والانفتاح في السياسات الضريبية وتجارة الذهب والمراهنات جعلت من بيروت عاصمة الترفيه والجمال في المنطقة، حتى لُقبت بـ "باريس الصغيرة". إلا أن نيران الحرب الأهلية وموجات الإرهاب عصفت بالبلاد وألحقت بها دماراً شاملاً: فانهارت "باريس الصغرى"، وتداعى قطاع السياحة، وتدمرت المنشآت الصناعية، وشُلّت حركة مرفأ بيروت،

واضطرت آلاف العائلات والكوادر العاملة في مجالات الوساطة المالية والتجارة إلى الهجرة، تاركة خلفها أعداداً هائلة من العاطلين عن العمل.

الاتفاقيات والتعاون بين دول المنطقة

انعكاسات اتفاقيات السلام على التنمية الإقليمية:

لا يقتصر السلام السياسي والدبلوماسي على مجرد إسكات المدافع وغياب الحرب؛ بل يتجلى في أبعاد ومظاهر شتى للتعاون المشترك في قطاعات التجارة، والمشاريع السياحية المشتركة، وتطوير البنى التحتية، والتبادل الثقافي والرياضي. وتُسمى علاقات السلام التي تفتقر إلى هذه الأبعاد الحيوية وتقتصر على الشق الدبلوماسي أحياناً بـ "السلام البارد" (ويكيبيديا).

ترتبط إسرائيل باتفاقيات ومعاهدات سلام رسمية مع كل من مصر والأردن.

يسود بين مصر وإسرائيل ما يمكن وصفه بـ "السلام البارد"، ودليل ذلك امتناع مصر عن نقل الأفراد والبضائع مباشرة عبر ميناء إيلات واعتمادها مسارات التفافية غير مباشرة. ورغم ذلك، تحققت جملة من المكاسب المتبادلة:

- ضمان حرية الملاحة في قناة السويس، مما عزز روابط إسرائيل الملاحية والتجارية مع الشرق الأقصى.
- حركة السياحة الإسرائيلية الوافدة إلى شبه جزيرة سيناء.
- تدفق إمدادات النفط المصري نحو إسرائيل.
- تراجع الحاجة الإسرائيلية إلى حشد ونشر تشكيلات عسكرية ضخمة على امتداد الحدود المصرية.

أما معاهدة السلام مع الأردن، فقد دفعت عجلة التنمية في المملكة في جوانب ومجالات ملموسة:

- تنشيط السياحة الإسرائيلية في المواقع الأردنية.
- انتقال مصانع إسرائيلية كثيفة العمالة (مثل قطاع النسيج) للعمل في الأردن، وهو ما ساهم بفاعلية في تقليص معدلات البطالة هناك.
- تقديم إسرائيل الدعم الفني والمائي للأردن (تزويد حصص المياه، خطط ترشيد الاستهلاك، وتشييد المنشآت المائية).
- تمكين الأردن من تصدير واستيراد بضائعه عبر ميناء حيفا.
- خفض الحشود والانتشار العسكري على طول الحدود المشتركة.

التعاون الاقتصادي وتبادل الموارد بين دول المنطقة:

تلعب المعطيات الجيوسياسية وطبيعة العلاقات الإقليمية دوراً فاصلاً وبالغ التأثير في مسيرة الاقتصاد المحلي والدولي؛ فالصراعات المسلحة في الشرق الأوسط تزعزع الاقتصاد العالمي نظراً للأهمية الاستراتيجية الاستثنائية التي يحظى بها الإقليم في ملفي النفط والممرات الملاحية (ومثال ذلك الأزمة النفطية العالمية إبان الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات). وفي المقابل، فإن فترات التهدئة والاستقرار الأمني تفرز مناخاً مثالياً للنمو؛ وخير مثال على ذلك قطاع السياحة الذي يُعد قاطرة المستقبل الاقتصادي للمنطقة، ولكنه في الوقت نفسه أول القطاعات حساسية وتأثراً بالأوضاع الأمنية.

وتشكل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية رافعة أساسية لتحقيق الرفاه والنمو المشترك، وتنعكس إيجاباً على اقتصاد المنطقة بأسره؛ كما تثبته مسارات التعاون والشراكات الاقتصادية القائمة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن.

انتقال الموارد بين الدول:

تلقي المعاهدات كما النزاعات بظلالها المباشرة على حركة تدفق الموارد الحيوية بين الدول؛ كالقوى البشرية، ورؤوس الأموال، والنفط، والمياه. بل إن التنافس المحموم على الموارد كالنفط والمياه قد ينقلب بذاته إلى ذريعة لإشعال الحروب.

رأس المال البشري (القوى العاملة):

إن العلاقات السليمة والمستقرة بين الدول تتيح عبور الأموال والخبرات وتدفق القوى العاملة بحرية لتلبية مختلف الاحتياجات. وتعد ظاهرة الهجرة الخارجية داخل الشرق الأوسط مؤشراً جلياً على حجم الروابط الاقتصادية ومحركاً مؤثراً في اقتصادات المنطقة.

هجرة الأيدي العاملة نحو دول النفط: إن الفجوة الشاسعة في مستويات المعيشة ومعدلات التنمية بين الدول النفطية الثرية ونظيراتها الفقيرة في الشرق الأوسط، شكلت دافعاً لهجرة أعداد غفيرة من العمالة نحو أسواق النفط الخليجية؛ سواء من أصحاب المهن اليدوية والحرفية أو من حملة الشهادات والكفاءات العالية. وترتبت على هذه الظاهرة ارتدادات اقتصادية متباينة:

- يقوم العمال المهاجرون بتحويل جزء معتبر من أجورهم لعائلاتهم، مما يضخ أموالاً طائلة من النقد الأجنبي في بلدانهم الأصلية، وبذلك تنتقل الثروة النفطية وتنتعش بها الاقتصادات الأكثر فقراً في المنطقة.
- بيد أن هذه الهجرة تنطوي على تداعيات سلبية؛ إذ تعاني الدول المصدرة للعمالة من ندرة الأيدي المهنية الماهرة في أسواقها المحلية. ومع ذلك، فإن عودة هؤلاء العمال إلى ديارهم لاحقاً ترفد مجتمعاتهم بمهارات وتجارب تقنية متقدمة، وإن واجه بعضهم أحياناً صعوبات في إعادة الاندماج والامتصاص المهني.
- "هجرة الأدمغة": يؤدي نزوح أصحاب المؤهلات العليا والمتخصصين للعمل في قطاعات النفط إلى استنزاف بلدانهم الأصلية؛ فتخسر تلك الدول استثماراتها التعليمية وتفقد نخبتها البشرية المؤهلة.
- وفي المقابل، باتت مجتمعات بعض الدول النفطية (مثل الكويت) تشهد غالبية ديموغرافية ساحقة من العمالة الوافدة متعددة الجنسيات، مما يفرض على تلك الدول تحديات اجتماعية وثقافية وأمنية معقدة (انظر الجدول 18، ص 196).
- يعمل قرابة 4 ملايين مصري في دول الخليج العربي وليبيا في الصناعات النفطية. وفي أعقاب اتفاقيات السلام مع الأردن وإسرائيل، بات بإمكان هذه العمالة التنقل عبر الخطوط الملاحية والعبارات التي تربط مصر بميناء العقبة ومنه براً إلى دول الخليج، مما عزز بصورة جوهرية من مكانة وأهمية ميناء العقبة.

وعلى صعيد آخر، أثمرت معاهدات السلام انتقال مصانع إسرائيلية كثيفة الأيدي العاملة (كمصانع الغزل والنسيج) إلى الأراضي المصرية والأردنية. وقد وفر دخول هذه المنشآت آلاف فرص العمل لسكان تلك الدول النامية ودعم اقتصادها المأزوم، وحظيت تلك المشاريع بتشجيع الحكومات والدعم الأمريكي، مما سرّع وتيرة التصنيع فيها وخفض تكاليف الإنتاج بفعل تدني أجور العمالة. ولكن في المقابل، تسبب هذا الانتقال في تفاقم مشكلة البطالة في بلدات ومناطق الأطراف والضواحي داخل إسرائيل، والتي كانت تعتمد في معيشتها على تلك المصانع.

الطاقة ورأس المال:

يستأثر الشرق الأوسط بنحو 60% من إجمالي النفط في العالم، وحوالي 40% من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، مما يدر أموالاً خيالية على الدول النفطية ويمنحها نفوذاً سياسياً كاسحاً (انظر الجداول 18 ص 196، و20 ص 200). بيد أن هذه الوفرة جعلت المنطقة ساحة لتدخلات وتنافس القوى الدولية العظمى لضمان مصالحها وهيمنتها. ونظراً لتدني مستويات التصنيع المحلي في غالبية دول المنطقة مقارنة بإنتاجها، فإنها تستهلك نزراً يسيراً من نفطها، بينما يُوجه القسم الأعظم للتصدير الخارجي. وتخضع

مسارات خطوط نقل النفط نحو المستهلكين في أوروبا وآسيا لحسابات اقتصادية وجيوسياسية دقيقة، وتعود تلك المسارات بعائدات ورسوم عبور مجزية على دول المرور. ومع ذلك، فإن خريطة أنابيب النفط في الشرق الأوسط تتسم بالتعقيد وعدم الجدوى الاقتصادية أحياناً؛ لتأثرها الشديد بالحروب والنزاعات وتضارب المصالح السياسية قديماً وحديثاً.

وقد جنت الدول غير النفطية (مثل تركيا، مصر، الأردن، سوريا، ولبنان) إيرادات ضخمة من رسوم مرور النفط عبر أراضيها، مما حفز حركة التنمية فيها وأسهم في تدشين شبكات الطرق والموانئ ومصافي التكرير، وتعد تركيا (عبر نقل النفط العراقي) ومصر (عبر التحكم بقناة السويس وخط سوميد) المستفيدين الأكبرين. غير أن قيام دولة إسرائيل وإغلاق خط أنابيب نفط حيفا تسبب في توقف ضخ النفط عبر أراضي سوريا ولبنان والأردن، وحرم تلك الدول من مداخيل مالية معتبرة.

وفي مفارقة لافتة، قادت تلك الوفرة المالية إلى تغذية نيران الحروب والتسلح؛ كالحرب العراقية الإيرانية التي استنزفت الخزائن المالية للبلدين رغم المداخيل النفطية، وحرب غزو الكويت التي دمرت مقدرات العراق الاقتصادية، وما تلاها من سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وغرق العراق في دوامة الإرهاب المستمر. كما تنفق دول الخليج ميزانيات فلكية على التسلح تحسباً للحروب وحماية لأنظمتها، في حين تضخ بعض الدول عوائدها النفطية لتمويل حركات وتنظيمات مسلحة متشددة مناهضة لإسرائيل والغرب، مثل تمويل إيران لـ "حزب الله".

المياه:

يغلب المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، مما يجعل المياه مورداً نادراً وبالغ القداسة والحيوية، ومصدراً لاشتعال النزاعات الإقليمية:

- بين سوريا وإسرائيل: احتدم الصراع حول استغلال مياه بحيرة طبريا وروافدها حتى حرب 1967؛ وإثر تدشين إسرائيل لمشروع "الناقل القطري للمياه"، شرعت سوريا في حفر قنوات لتحويل مسار رواسب نهر الأردن، وهي المشاريع التي أحبطها وقصفها الجيش الإسرائيلي.
- الأنهار الدولية المشتركة: تجري في المنطقة أنهار تعبر حدود عدة دول وتثير خلافات حادة حول تقاسم حصصها الضرورية للمجتمعات الصحراوية؛ فنهر النيل يعبر إثيوبيا والسودان ومصر، وقد غدت مصر بفضل "السد العالي" في أسوان المستفيد الأكبر من تدفقه على حساب شركائها في الحوض. وتتكرر الأزمة في حوض نهر الفرات؛ إذ أقامت تركيا الفقيرة بالنفط سلسلة من السدود الكهرومائية لتوليد الطاقة، مما حرم العراق الصحراوي القابع عند المصب من تدفق حصته المائية التاريخية.

وعلى النقيض من ذلك، أرست معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية نموذجاً متقدماً للتعاون المائي وحل أزمات الجفاف المشتركة؛ بما يشمل تزويد الأردن بحصص مائية محددة، والانتفاع من المياه الجوفية الأردنية في ري الزراعة الإسرائيلية، وإعداد مخططات مستقبلية لمشاريع تحلية مشتركة. كما يسود نموذج تنسيق مماثل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

التعاون البيئي في الشرق الأوسط (في ضوء التوجه العالمي للتنمية المستدامة)

يشهد الشرق الأوسط تحولات جذرية وسريعة تلقي بتبعات بيئية خطيرة؛ إذ تستنزف مشاريع التنمية المتسارعة الموارد الطبيعية الأساسية: الأرض، الهواء، والمياه. ونظراً لكون غالبية دول المنطقة دولاً نامية وفقيرة، فإن الوعي البيئي فيها يظل محدوداً، مع شح في الميزانيات المخصصة للمعالجة وغياب الملف البيئي عن قمة أولويات صناع القرار.

ويعود المحرك الأساسي للمخاطر والأضرار البيئية إلى الانفجار السكاني الهائل وتكدس السكان في المدن المليونية الكبرى (المدن المركزية الأولى / عري هراشاه)، فضلاً عن التوسع الحضري والصناعي العشوائي.

ولما كانت الآفات والأضرار البيئية عابرة للحدود السياسية بطبيعتها، فقد نشأت بين بعض دول المنطقة مبادرات تعاونية للحد من تفاقم هذه الأخطار المشتركة.

التعاون الدولي في مواجهة تلوث الهواء:

يعد تلوث الهواء ظاهرة عالمية عابرة للحدود تؤدي إلى ارتفاع تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتفاقم ظاهرة "الاحتباس الحراري".

وترزح عواصم وحواضر كبرى في الشرق الأوسط تحت وطأة تلوث هوائي خانق؛ مثل إسطنبول وأنقرة في تركيا، والقاهرة في مصر، وبيروت في لبنان، وطهران في إيران، وبغداد في العراق، وعمّان في الأردن. وفي إسرائيل تصاعد الوعي بضرورة الحفاظ على نقاء الهواء وسُنّت تشريعات وقوانين صارمة للحد من الانبعاثات الضارة.

وقد دفع تفاقم الانبعاثات وتداعياتها المدمرة المجتمع الدولي نحو تكثيف الجهود لإيجاد الحلول؛ فانعقدت المؤتمرات الدولية الكبرى في ريو دي جانيرو (1992) وكيوتو باليابان (1997) لوضع قيود على انبعاثات الكربون. وبوتيرة متأخرة وبطيئة قياساً بالدول المتقدمة، بدأ الوعي البيئي ينمو في بلدان الشرق الأوسط؛ فقد تنبهت المملكة العربية السعودية مثلاً لخطورة التلوث الهوائي المرتفع الناجم عن صناعاتها البتروكيماوية الضخمة وبدأت في اتخاذ خطوات لمواجهته.

التعاون الإقليمي لمكافحة تلوث خليج إيلات (العقبة):

تتشارك في خليج إيلات (العقبة) أربع دول: إسرائيل، الأردن، مصر، والمملكة العربية السعودية، وتولي كل دولة منها للخليج أهمية استراتيجية متباينة وتوظفه تنموياً بأساليب مختلفة. ويحتضن الخليج حيداً بحرياً فريداً وشعاباً مرجانية وتنوعاً بيولوجياً نادراً من الكائنات والأسماك، مما جعله مقصداً سياحياً عالمياً يجتذب الباحثين وهواة الغوص.

وفي الطرف الشمالي الضيق من الخليج، تتجاور مدينتا إيلات (إسرائيل) والعقبة (الأردن)؛ حيث تشهد المدينتان نشاطاً سياحياً محموماً، وتضمان موانئ بحرية ومطارات جوية، وتخضعان لتوسع عمراني وصناعي متسارع، يضاف إليهما وجود محطة ومصب لتفريغ ونقل النفط في إيلات. ونظراً لضيق الشريط الساحلي المتاح، تتزاحم وتتصارع استخدامات الأراضي المختلفة على تلك البقعة الجغرافية المحدودة.

وقد ألحق هذا التوسع الصناعي والسياحي أضراراً جسيمة بالشعاب المرجانية والمنظومة البيئية الهشة، جراء: مخلفات ونفايات المصطافين، غبار مصانع الفوسفات في الأردن، الصرف الصناعي غير المعالج، مياه المجاري الحضرية، وتلوث الوقود والزيوت المتسربة من السفن المبحرة.

إن صيانة وحماية هذا الحوض تتطلب حتماً تكاملاً وتنسيقاً وثيقاً بين الدول المشاطئة، وهو ما تيسر بعد إبرام معاهدات السلام الإسرائيلية مع مصر والأردن؛ فخلال مفاوضات السلام مع الأردن عام 1994، أُقرّ مبدأ التعاون الإقليمي المشترك بين إسرائيل والأردن ومصر بإسناد دولي عند وقوع حوادث تسرب وتلوث كبرى، على أن تُدار حوادث التلوث المحدودة على المستوى الوطني لكل دولة. وتعمل اليوم في إيلات محطة متخصصة للحد من التلوث البحري تنسق مع سلطات العقبة في مجالات البحث وتطوير شبكات رصد مياه البحر الأحمر، ومكافحة البقع النفطية. أما مع مصر، فلا يوجد في الوقت الراهن أي تعاون إقليمي ملموس في الملفات البيئية بالخليج.

التعاون الدولي للحد من تلوث البحر الأبيض المتوسط:

تطوق البحر الأبيض المتوسط ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، وإفريقيا) وتطل على شواطئه 22 دولة. ويمتلك المتوسط خصائص طبيعية وهيدرولوجية تجعله شديد التأثر بالتلوث السريع والترسب:

1. بحر شبه مغلق: لا يتصل بالمحيطات والبحار الكبرى إلا عبر مضايق ومنافذ ضيقة للغاية.
2. شح تدفق المياه العذبة المغذية له: ندرة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر صيفاً مما يرفع درجة ملوحته.
3. بطء ومحدودية دورة تجدد مياهه: الأمر الذي يعرقل التنقية الذاتية والتخلص الطبيعي من الملوثات.
4. الطبيعة الطبوغرافية لخط الساحل: التي تساعد على احتجاز وتراكم التلوث في جيوب وخلجان ساحلية متعددة.

مصادر وعوامل تلوث البحر المتوسط:

1. تصريف مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة.
2. حركة الملاحة والشحن البحري التي تلوث المياه بالزيوت والمخلفات البترولية؛ ويشكل ميناء بورسعيد في مصر بؤرة تلوث خطيرة تمتد آثارها لتطال سواحل مصر وإسرائيل (بما فيها سواحل غزة) وحتى شواطئ لبنان.
3. الطفرة والتوسع المتسارع للمنتجعات والمشاريع السياحية الساحلية.

وفي عام 1975، تم التوقيع على "اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث"، وتعهدت بموجبها دول الحوض ببذل جهود حثيثة لمنع وصول المخلفات الصناعية، ومياه الصرف الحضري، والأسمدة، والمبيدات الكيماوية إلى مياهه. ووُضعت "قائمة سوداء" بالملوثات الخطرة التي يُحظر تصريفها في البحر حظراً مطلقاً، إلى جانب "قائمة رمادية" بالمواد التي يُسمح بتصريفها بكميات مقننة وبموجب تصاريح خاصة.

وفي إطار الاتفاقية، وقعت كل من إسرائيل ومصر وقبرص اتفاقية وخطة إقليمية للطوارئ لمعالجة التلوث البحري بالنفط؛ تلزم كل طرف بالجاهزية الفعالة للتعامل مع بقع الزيت، وتمنح الدولة المتضررة حق طلب العون والمساندة من جيرانها لتنظيف الشواطئ إذا عجزت عن احتوائها أو هددت البقعة سواحل دول مجاورة. ورغم هذه الاتفاقيات ومرور أكثر من 30 عاماً على إقرارها، فإن الواقع البيئي للبحر المتوسط لا يزال متردياً ويعاني من ذات التحديات السابقة.

<u>التعاون الإقليمي لإنقاذ البحر الميت:</u>

يشهد منسوب مياه البحر الميت تراجعاً دراماتيكياً مستمراً خلال السنوات الأخيرة، فتقلصت رقعته المائية وتصدعت شواطئه بظهور الحفر الانهدامية (البالوعات الغائرة / בולענים). ويرجع هذا التدهور في المقام الأول إلى الاستهلاك المفرط والجائر لكميات هائلة من مياه أنهار الأردن واليرموك وبحيرة طبريا من قِبل الأردن وسوريا وإسرائيل؛ فضلاً عن مصانع استخراج الأملاح والثروات المعدنية في إسرائيل والأردن، والأنشطة السياحية والعمرانية غير المتوافقة مع طبيعة المنطقة الساحلية الهشة.

وقد طُرحت على مدار العقود الماضية مقترحات وخطط لإنقاذ البحر الميت:

1. إنشاء محمية محيط حيوي (بيوسفير) مشتركة تضم إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية: تدمج مواقع التراث الإنساني العالمي (مثل متسادا ووادي الموجب)، وتُدار وفق معايير الاستدامة والحفاظ على الحوض المائي دون الإخلال بتوازنه.
2. مشروع "قناة السلام" (ناقل البحرين): وهو مقترح إقليمي مشترك بين إسرائيل والأردن لشق قناة ومجرى مائي ينقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت. وصُمم المشروع ليحقق أهدافاً متعددة: توليد الطاقة الكهرومائية لتشغيل مشاريع تحلية المياه والصناعات، وتدشين بحيرات صناعية لتنشيط السياحة والاستجمام، وإقامة مزارع سمكية، إلى جانب الغاية الكبرى وهي كبح انحسار وتثبيت منسوب سطح البحر الميت.

وفي عام 2002، التأم مؤتمر جوهانسبرغ الدولي لمناقشة هذا المشروع الضخم وأبدت الأطراف المعنية اهتماماً بالغاً بإطلاقه، إلا أنه لم يرَ النور حتى اللحظة بسبب استمرار إجراء الدراسات البيئية لتقييم الآثار والأضرار المحتملة التي قد تنجم عنه.

وإلى حين اتخاذ قرار حاسم، يظل لزاماً على إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية العمل في إطار من التعاون المشترك والجاد لمنع مزيد من التدهور البيئي والاندثار لهذا المعلم الطبيعي الفريد.